

ضمن قائمة «ذي بانكر» لأفضل 1000 بنك في العالم «بيتك» في المرتبة الأولى محلياً و161 عالمياً

باعتقاد أفضل وأحدث متعددة الانتشار الجغرافي المدروس بالتواجد في العديد من الأسواق العالمية المؤثرة، يعطيه ميزات وأفضلية يحرس على استثمارها، بالإضافة إلى إنجازاته الكبيرة أموراً ذات أهمية بالغة، مثل التزامه بأعلى درجات المهنية، وتبنيه لأفضل معايير إدارة المخاطر والممارسات الحسنة.

وكان «بيتك» قد حصد العديد من الجوائز والتقدير من مؤسسات عالمية وإقليمية محيطة، الأمر الذي يؤكد جدارته الائتمانية وقدرته على التعامل بجديسة ومهنية مع مختلف الظروف الاقتصادية، كما فاز مؤخراً بجائزة أفضل بنك إسلامي في العالم من قبل جلوب فايننس.

ويبدو «بيتك» اهتماماً بسياسة التوسع الجغرافي المدروسة، حيث يمتلك حالياً 375 فرعاً منتشرة محلياً وعالمياً في الكويت وتركيا والماليزيا والسعودية والبحرين والإمارات وأستراليا.

كما يبدو «بيتك» في الوقت ذاته اهتماماً بالغا

باعتقاد أفضل وأحدث متعددة الانتشار الجغرافي المدروس بالتواجد في العديد من الأسواق العالمية المؤثرة، يعطيه ميزات وأفضلية يحرس على استثمارها، بالإضافة إلى إنجازاته الكبيرة أموراً ذات أهمية بالغة، مثل التزامه بأعلى درجات المهنية، وتبنيه لأفضل معايير إدارة المخاطر والممارسات الحسنة.

وكان «بيتك» قد حصد العديد من الجوائز والتقدير من مؤسسات عالمية وإقليمية محيطة، الأمر الذي يؤكد جدارته الائتمانية وقدرته على التعامل بجديسة ومهنية مع مختلف الظروف الاقتصادية، كما فاز مؤخراً بجائزة أفضل بنك إسلامي في العالم من قبل جلوب فايننس.

ويبدو «بيتك» اهتماماً بسياسة التوسع الجغرافي المدروسة، حيث يمتلك حالياً 375 فرعاً منتشرة محلياً وعالمياً في الكويت وتركيا والماليزيا والسعودية والبحرين والإمارات وأستراليا.

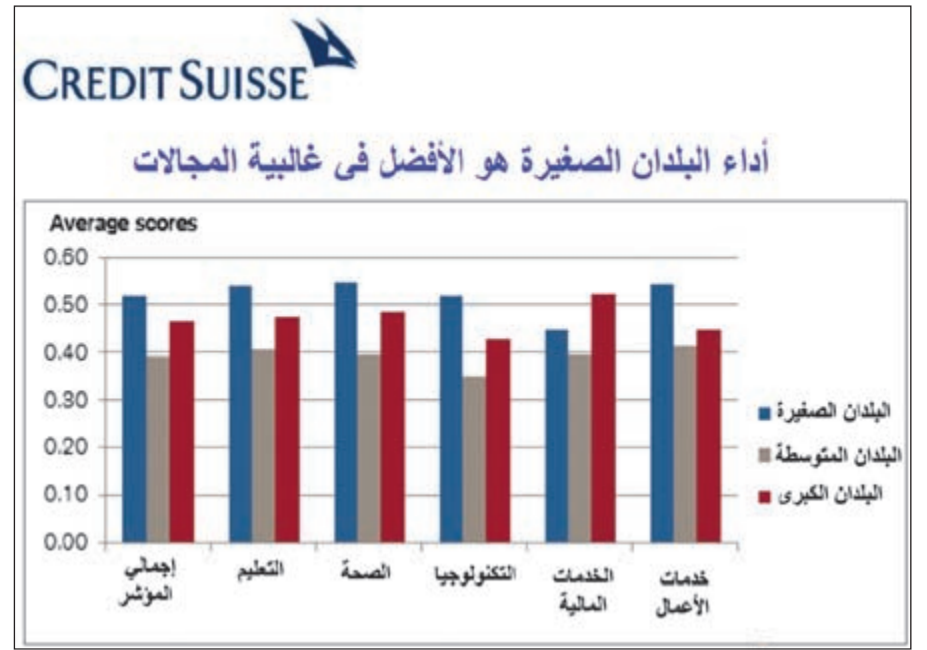
كما يبدو «بيتك» في الوقت ذاته اهتماماً بالغا



تصدر بيت التمويل الكويتي «بيتك» البنوك الكويتية، بينما تبوأ المرتبة 161 عالمياً، ضمن قائمة مجلة ذي بانكر The Banker العالمية التابعة لمجموعة الفاينشال تايمز Financial Times، لأفضل 1000 بنك على مستوى العالم، تأكيداً لمئاته المركز المالي لـ «بيتك» ودليلاً آخر على ريادته وتميز أدائه وقدرته على مواصلة النمو في ظل التحديات مع احتفاظه بمؤشرات مالية إيجابية تعزز هذه القدرات.

ويولي «بيتك» اهتماماً كبيراً بالجودة والإنجاز النوعي من خلال حسن إدارة الإمكانيات والاستفادة القصوى من القدرات البشرية المتوفرة لديه وتعد أحد أسرار هذا التميز، كما يعتبر هذه الماكينة حافزاً دائماً على مواصلة الإنجازات والنجاح بالشكل الذي يتواءم مع السمعة العالمية التي يحظى بها من مختلف الجهات والتي تترجم في العديد من الجوائز والتقدير التي حصلنا عليها إقليمياً وعالمياً.

ولا شك أن زيادة «بيتك» وتنوع استثماراته نوعياً



«كريدي سويس» يسلط الضوء على أسباب نجاح البلدان الصغيرة

مدحت فاخوري

الذي يجمع بين إجمالي الدخل القومي للفرد الواحد ومقاييس التعليم والصحة). حيث أن الدول الصغيرة تحتل الصدارة بأكثر من نصف أعلى 30 دولة في العالم. كما أن التفاوت في الثروة أقل وضوحاً في البلدان الصغيرة.

التجانس

التجانس هو سمة مشتركة بين البلدان الصغيرة - فهو يلعب أيضاً دوراً مهماً كون البلدان المتجانسة دائماً ما تسعى إلى أن تحوز أعلى الدرجات بمؤشر التنمية البشرية. فالثقافة والتنوع العرقي والديني واللغوي جميعها تخلق الكيان المحتمل لأي بلد، وفقاً للدراسة.

الانفتاح التجاري

الانفتاح التجاري هو مقياس مهم إحصائياً كعامل آخر من عوامل النجاح، فبوجه عام فإن البلدان الصغيرة هي أكثر انفتاحاً أمام التجارة الدولية كونها تبنت العملة بحد أكبر من الدول الكبرى.

التخصص

التخصص يعزز هذه البلدان الصغيرة بأن تكون أكثر نجاحاً في ظل البيئة التنافسية بشكل متزايد، مما يجذب لها الكثير من الشركات الأجنبية التابعة للشركات الكبرى العالمية ونتيجة لذلك فإن هذه الشركات تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي لكل من البلدان الصغيرة ودول الاصل بالنسبة لهذه الشركات التابعة.

حجم الاقتصادات

خلافاً للتوقعات فإن اقتصادات الدول الكبرى لا تعود بالكامل على السكان، فقد وجدت الدراسة أن البلدان الكبيرة دائماً ما ترتفع فيها معدلات الضرائب على الأفراد عند متوسط 5٪، لذلك فإن تكلفة تمويل الخدمات العامة بالنسبة للفرد أعلى في البلدان الكبيرة منها في البلدان الصغيرة. وهذا صحيح من الناحية النظرية أيضاً عن معدلات الضرائب بالنسبة للشركات فهي أعلى في البلدان الكبيرة. وأشارت الدراسة إلى أن البلدان الصغيرة هي في كثير من الحالات أكثر نجاحاً من نظيراتها الأكبر حجماً مما يسلط الضوء على اختلاف كبير في الأداء الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي بين البلدان الصغيرة «القديمة» والبلدان الصغيرة «الجديدة». أو بعبارة أخرى فإن بعض البلدان «الجديدة» التي لم تتطور بعد بها الأطر المؤسسية والقانونية، والتي قد تستغرق وقتاً لتحقيق نفس الفوائد كذلك لدى البلدان الصغيرة التي لم تغطها الدراسة، فالبلدان الصغيرة «القديمة» لا سيما تلك الموجودة في جبال الألب والمناطق الإسكندنافية تميل إلى أن تكون نموذجاً يحتذى به بالنسبة للدول الصغيرة الأخرى.

ومع ذلك، فإن العديد من العوامل التي ساهمت في نجاح بلدان مثل بلدان جبال الألب أو بلدان الشمال الإسكندنافية لا يمكن نقلها إلى الدول الصغيرة الجديدة. لذلك يجب على الدول الصغيرة الجديدة التي لديها الفرصة في أن تتطور أن تحتذي بأحد هذه النماذج.

أصدر معهد أبحاث لدى كريدي سويس دراسة عن «أسباب نجاح البلدان الصغيرة»، سلط فيها الضوء على اتجاه عالمي مهم وهو صعود الدول الصغيرة التي لا يزيد تعداد سكانها عن 10 ملايين نسمة مثل دول الخليج، وغطت الدراسة مجموعة متنوعة من العوامل منها عمر هذه البلدان بالنسبة للانفتاح التجاري، كما حدد التقرير الميزات التي تجعل هذه الدول الصغيرة مستقلة في نجاحها.

فمنذ عام 1945 ارتفع عدد الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بدلا من 50 دولة إلى 193 أي بزيادة أربعة أضعاف تقريبا من بلدان العالم، ويمكن تصنيف نحو ثلثي هذه الدول باسم «الصغيرة»، تلك التي يقل تعداد سكانها عن 10 ملايين نسمة.

الأزمة المالية والاستقلال الاقتصادي للبلدان الصغيرة

سلطت الأزمات المالية الأخيرة الضوء على البلدان الصغيرة لاسيما في القارة الأوروبية حيث منيت بعض الدول الصغيرة هناك بخسائر مالية واقتصادية كبيرة في أعقاب الأزمة المالية العالمية وبداية الأزمة في منطقة اليورو.

كما سلطت الضوء أيضاً على قضايا الاستقلال الاقتصادي، والسلطة السياسية وجودة المؤسسات لدى تلك البلدان في المنطقة. ففي بلد مثل اسكتلندا أدت الأزمة المالية إلى أن هناك استفاء من المتوقع أن يجري في 18 من الشهر الجاري - ليتقرر ما إذا كانت ستستقل عن ارتباطها بالملكة المتحدة من عدمه. وبعدها ببضعة أشهر واجهت منطقة كاتالونيا بإسبانيا احتمالية مماثلة للتصويت على الانفصال عن إسبانيا.

ولكن مع تزايد احتمالات استقلال بعض البلدان الصغيرة وما اثاره من نقاشات حول ما قد يترتب على ذلك، فقد سلطت الدراسة الضوء على قصص نجاح بعض البلدان الصغيرة على الجانب الاقتصادي خلال السنوات العشرين الماضية، فقد كانت كل من سويسرا والسويد أفضل حالا بكثير خلال الأزمة في منطقة اليورو مقارنة ببعض البلدان الكبيرة وفقاً للمحلل لدى كريدي سويس مايك أوسوليفان وستيفانو ناتيليا، واضعي الدراسة.

علاوة على ذلك النمو الهائل للاقتصاد الصيني والاقتصادات المجاورة لها من دول النور الآسيوية، كذلك التطور الاقتصادي لدول منطقة الخليج العربي خلال فترة قصيرة من الزمن والذي يعد شيئاً غير عادي. مما يطرح الكثير من التساؤلات عن ماهية الأسباب وراء جعل هذه البلدان الصغيرة ناجحة جداً.

الدول الصغيرة متقدمة في بعض المجالات

من حيث التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية غير الملموسة والمعابر الأخرى من مقاييس النجاح فإن الدراسة تفيد بأن أداء البلدان الصغيرة في تلك المجالات متناسب جداً - لاسيما بالمقارنة مع البلدان المتوسطة الحجم. على سبيل المثال، فيما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة

تقرير الشال

13 مليار دينار فائض الموازنة العامة للسنة المالية 2014/2015

المالية الحالية بمجمها، نحو 30 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 11,2 مليار دينار عن تلك المقدرة في الموازنة. ومع إضافة نحو 2,5 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية وفقاً لمستوى التحصيل الفعلي للسنة المالية الفائتة وليس ذلك المقدر بالموازنة الحالية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 32,5 مليار دينار.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات المعدلة البالغة نحو 21,8 مليار دينار، وإذا افترضنا توفيراً بحدود 10٪، أسوة بالسنة المالية الفائتة 2013، فقد تبلغ جملة المصروفات الفعلية نحو 19,6 مليار دينار كويتي، وعليه، فمن المحتمل أن تحقق الموازنة العامة للسنة المالية 2014/2015 فائضاً، يتراوح حول الـ 13 مليار دينار، وسوف تكون السنة المالية السادسة عشرة على التوالي، التي تحقق فائضاً، ويفترض أن تكون الكويت قد حققت فائضاً فعلياً عن السنة المالية 2013/2014، بحدود 13 مليار دينار.



بما قيمته نحو 2,5 مليار دينار، وإذا افترضنا استمرار مستوي الإنتاج والأسعار على حالتهما -وهو افتراض، قد لا يصدق- فمن المتوقع أن تلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة

2014/، التي انتهت بنهاية مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر بلغ نحو 103,5 دولارات أميركية.

ويقتصر أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، في شهر أغسطس، 2014، التي انتهت بنهاية مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر بلغ نحو 103,5 دولارات أميركية.

بما قيمته 342,4 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق، وجاء ذلك نتيجة انخفاض بند حصة في نتائج شركات زمنية ومشاريع مشتركة بنحو 15,1 مليون دينار، وصولاً إلى نحو 2 مليون دينار، مقارنة بنحو 17,1 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق، وانخفض بند إيرادات الاستثمارات بنحو 14 مليون دينار، وصولاً إلى نحو 64,5 مليون دينار، مقارنة بنحو 78,4 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق، بينما ارتفع بند الإيرادات الأخرى بنحو 23,7 مليون دينار، وصولاً إلى نحو 43,4 مليون دينار، مقارنة بنحو 19,7 مليون دينار.

تراجع مخصصات «بيتك» 55,4٪ وراء نمو أرباحه بالنصف الأول

دينار، في نهاية عام 2013 (7٪ من إجمالي الموجودات)، وبنحو 294,4 مليون دينار، أي ما نسبته 27,9٪، حين بلغ نحو 1,054 مليار دينار (7٪ من إجمالي الموجودات) في يونيو 2013. وارتفع بند مدينون بنحو 428,3 مليون دينار، أي ما نسبته 7,6٪، وصولاً إلى 6,077 مليارات دينار (36,3٪ من إجمالي الموجودات)، مقارنة بما قيمته 5,649 مليارات دينار، في نهاية عام 2013 (36,9٪ من إجمالي الموجودات)، وارتفع بنحو 143,9 مليون دينار، أي ما نسبته 2,4٪، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، عندما كان بحدود 5,933 مليار دينار (39,2٪ من إجمالي الموجودات).

مقارنة الارتفاع بإجمالي موجودات النصف الأول من عام 2013، سيقارب مستواه 1,608 مليار دينار كويتي، أو بارتفاع 10,6٪، حين بلغ 15,124 مليار دينار كويتي، وارتفع بنسبة 2013 (19,7٪ من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 2,432 مليار دينار في نهاية عام 2013 (15,9٪ من إجمالي الموجودات)، وبنحو 1,249 مليار دينار، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، حين بلغ نحو 2,045 مليار دينار (13,5٪ من إجمالي الموجودات)، وارتفع بند النقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية بنحو 277,4 مليون دينار، حين بلغ 1,348 مليار دينار (8,1٪ من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 1,070 مليار دينار، في نهاية عام 2013، ولو تمت

استعرض تقرير الشال نتائج أعمال بيت التمويل الكويتي (بيتك)، للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك -بعد خصم الضرائب- بلغ نحو 74,6 مليون دينار، بارتفاع مقداره نحو 9,2 ملايين دينار، أي ما نسبته 14٪، مقارنة بنحو 65,4 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2013. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الخسافية، إلى انخفاض المخصصات، بما نسبته 55,4٪، أي نحو 58,4 مليون دينار، وصولاً إلى نحو 47 مليون دينار، مقارنة بنحو 105,4 ملايين دينار في الفترة نفسها من عام 2013.

ومن الناحية الأخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية، بنحو 23,5 مليون دينار، أي نحو 7,3٪، وصولاً إلى نحو 317,6 مليون دينار، مقارنة

● مزيد من التفاصيل والنسخة الكاملة للتقرير على موقع الانباء الإلكتروني